

Distr.  
GENERAL

S/1999/1004  
24 September 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين  
العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم البيان الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن تيمور الشرقية والغربية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنة لكم إذا عممت نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارياتا راسي  
الممثلة الدائمة لفنلندا  
لدى الأمم المتحدة

## المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

### بيان بشأن تيمور الشرقية والغربية صادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز في نشر القوات الدولية في تيمور الشرقية. وينم هذا عن رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي و دائم لمسألة تيمور الشرقية على أساس تقرير شعب تيمور الشرقية لمصيره. وهكذا فالخوف يتبدد فاسحا الطريق أمام الأمل في تيمور الشرقية.

وإننا نشي على عمل الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لمواصلة عملية التشاور التي ستفضي إلى استقلال تيمور الشرقية ونواصل دعمه.

إن الاتحاد الأوروبي يثنى على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي وفرت القوات والدعم المادي للقوات الدولية. فمساهمة دول هذا الإقليم تكتسي أهمية خاصة لنجاح هذه العملية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك الدول الآسيوية وخاصة الدول المنتسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي ساهمت في إنشاء القوة الدولية. وهذا يبين بوضوح اهتمامها بحفظ السلام والأمن في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق، نقدر تعاون الحكومة الإندونيسية مع القوة الدولية. والانسحاب الشامل والمبكر للقوات المسلحة الإندونيسية من تيمور الشرقية، فضلا عن الإسراع باحتواء كل العناصر شبه العسكرية الموجودة بإقليم ونزع أسلحتها، أمر لا بد منه لكي تتحقق هذه العملية أهدافها التفورية، لا سيما حماية السكان المدنيين والسماح ببدء تقديم المساعدة الإنسانية بصورة فورية و شاملة.

إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يساوره شديد القلق إزاء الحالة الإنسانية في تيمور الشرقية وبخاصة في تيمور الغربية ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءاته السابقة للسامح بإيجاد منفذ مباشر وآمن لوصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى تيمور الشرقية والغربية على حد سواء. ويجب أن تكون لللاجئين في تيمور الغربية الحرية لكي يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى تيمور الشرقية. وتظل السلطات الإندونيسية مسؤولة عن أمنهم واحتياجاتهم الإنسانية. ويظل المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة السلطات الإندونيسية.

إن الاتحاد الأوروبي يساند النداءات الموجهة من أجل إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الحالات التي يزعم أن القانون الإنساني الدولي قد انتهك فيها. ولا يمكن أن يسمح لمرتكبي الفظائع بالإفلات من العقوبة.

- - - - -